

شرح المقاربات النظرية للمجتمع المدني ومقارنتها مع تعاليم نهج البلاغة

إبراهيم فتح الهی*

تأريخ القبول: ١٤٤٢/٠٦/٢٥

تأريخ الاستلام: ١٤٤٢/٠٢/١٦

أستاذ مساعد متقاعد في قسم اللاهوت، جامعة طهران، إيران

Explain the Theoretical Approaches of Civil Society and Compare it with the Teachings of Nahj-ul-Balagha

Ebrahim Fathollahi*

Received: 2020/10/04

Accepted: 2021/02/08

Retired Assistant Professor of Theology Department, Tehran University, Iran

10.30473/ANB.2022.55484.1230

Abstract

Ensuring individual and social human rights, including the right to citizenship, the right to self-determination, freedom of expression, freedom of thought, etc., are among the issues that are emphasized in the views of civil society. Most of these rights can be seen in the logic of Nahj- ul-Balagha. In this article, using a comparative method and conceptual analysis, while comparatively examining the theoretical approaches of "civil society" with the teachings of Nahj- ul-Balagha, he seeks to find an answer to the question of whether according to the teachings of Nahj al-Balaghah Faith and practice of religious duties, also appreciated the duties of civil society and created a kind of harmony in religiosity and the equipment of civil society? Also, from the point of view of Nahj al-Balaghah, is man in a religious society only obliged to carry out religious orders or rights such as the right of citizenship, freedom of speech, freedom of thought, the right to self-determination and the right to control rulers, which are emphasized in civil society? on the research findings, it can be said that, a logical relationship can be established between the concept of civil society and religious society.

Keywords: Civil society, Nahj- ul-Balagha, Government, Low, Civil Rights.

الملخص

إن ضمان حقوق الإنسان الفردية والاجتماعية، بما في ذلك حق المواطنة، والحق في تقرير المصير، وحرية التعبير، وحرية الفكر إلخ، هي من القضايا التي يتم التأكيد عليها في وجهات نظر المجتمع المدني. يمكن رؤية معظم هذه الحقوق في منطق نهج البلاغة. في هذا المقال، وباستخدام المنهج المقارن والتحليل المفاهيمي، ومقارنة المناهج النظرية لـ "المجتمع المدني" بتعاليم نهج البلاغة، يسعى المؤلف إلى تقديم إجابة للسؤال التالي: هل يمكن وفقاً لتعاليم نهج البلاغة الحفاظ على مستوى الإيمان وأداء الواجبات الدينية، وتتمين واجبات المجتمع المدني وخلق نوع من الانسجام في التدين ومتطلبات المجتمع المدني؟ ومن وجهة نظر نهج البلاغة، فهل يعتبر الإنسان في المجتمع المدني ملزماً فقط بتنفيذ الأوامر أو أنه ملزم كذلك بمراعاة الحقوق الدينية مثل حق المواطنة، وحرية التعبير، وحرية الفكر، والحق في تقرير المصير و الحق في الرقابة على الحكام، والتي يؤكد عليها المجتمع المدني؟ بناءً على نتائج البحث، يمكن القول إنه بغض النظر عن بعض الأسس النظرية للمجتمع المدني وبالإشارة إلى الإنجازات القانونية والاجتماعية وبعض النماذج العملية للمجتمع المدني، يمكن إقامة علاقة منطقية بين مفهوم المجتمع المدني والمجتمع الديني.

الكلمات الدلالية: المجتمع المدني، نهج البلاغة، القانون، الحكومة، حقوق المواطنة.

مدخل

المدنية". وبعض عبارات نهج البلاغة تحتوي على موضوعات تؤكد على مكانة الحق الفردي في الحياة الجماعية. "لذلك يمكن استخدام نهج البلاغة كمصدر موثوق في مجال الحقوق العامة وحقوق المواطنة". (محقق داماد، ١٣٨٩، ١٢٤) قام بعض المفكرين المسلمين في القرن الماضي بإعادة بناء مفهوم المجتمع المدني بناءً على مفاهيمهم الخاصة وقيمهم الإسلامية (بما في ذلك: الشورى، الأمر بالمعروف ونهي عن المنكر، السلطة، التعاون على البر والتقوى، نصيحة أئمة المسلمين، فضيلة الوعي، التنديد بالاستبداد في الرأي وغيرها). ويعتقدون أن هذه القيم والمفاهيم في عالم اليوم وعلى الرغم من الحكومة الحديثة (الواسعة) غير قابلة للتحقيق إلا من خلال تشكيل المجتمع المدني (أحزاب حرة، إعلام مستقل ومؤسسات أهلية قوية)، والمجتمع المدني هو أفضل شكل أو النموذج الأكثر منطقية للمجتمعات في عصر غياب الإمام المعصوم. (بيات، ١٣٨٦، ٢٤٥) حاول البعض تطبيق مفهوم جديد للمجتمع المدني على الفكر السياسي الديني وخلق تقارب بين هذين المجالين المفاهيميين وفقاً لقواعد الشريعة الضرورية، بل وزعموا أن المجتمع المدني متجذر في مدينة النبي وقالوا: "المجتمع المدني الذي نسعى لتأسيسه وتطويره يختلف بشكل أساسي وجوهري عن المجتمع المدني الذي نشأ في الفكر الفلسفي اليوناني والتجربة السياسية الرومانية، ووجد هويته واتجاهه الخاص في العالم الحديث عبر العصور الوسطى.... مجتمعا المدني متجذر تاريخياً ونظرياً في مدينة النبي". (انظر: خاتمي، ١٩٩٧) وبحسب المؤلف، فإن التحليل التفصيلي للقضية يتطلب دراسة مقارنة للمقاربات النظرية لـ "المجتمع المدني" مع تعاليم نهج البلاغة.

المقدمة

مفهوم "المجتمع المدني"

"المجتمع المدني" مجتمع تحكم فيه إرادة الشعب مجتمعه ضمن إطار القوانين والأنظمة، ويتمتع أفرادها بالحريات السياسية والاجتماعية. في المجتمع المدني، يتم تشكيل الحكومة على أساس التصويت الشعبي، ويتمتع الأفراد

يتطلب إنشاء علاقة مفاهيمية بين المقاربات النظرية للمجتمع المدني وتعاليم نهج البلاغة أن توجد علامات قبول لهذه المقاربات في منطق نهج البلاغة. وهذا يتطلب مقارنة المقاربات النظرية للمجتمع المدني بمنطق نهج البلاغة. بمعنى آخر، لا بد من الإجابة على هذا السؤال: هل يمكن الحديث عن مقولة تسمى "المجتمع المدني" في الفكر الإسلامي وإقامة علاقة بين مبادئ المجتمع المدني وتعاليم نهج البلاغة؟ يرى البعض الديمقراطية كمفهوم غربي وغير متوافق مع الإسلام، لكنهم يرون أيضاً تناقضاً جوهرياً بين أسس المجتمع المدني والقيم الدينية والإسلامية، ويعتقدون أن المجتمع المدني هو نتاج الأساس الفكري الغربي لما بعد عصر النهضة، وأن الانفصال البشري عن الدين والكنيسة هي ظاهرة جديدة، وتقوم أسس هذه النظرة على مقاربات مثل (التمحور العلم، والتمحور حول الإنسان، والفردية، والعقلانية، والعلمانية، والمساواة، والرأسمالية الحرة، والليبرالية). (تاجبخش، ١٣٩٤، ١٣٥) لذلك لا يمكن أن تتوافق هذه المبادئ مع تعاليم نهج البلاغة الذي يقوم على الفكر التوحيدي والديني. والاكتفاء بذكر عناصر قليلة مثل "الشورى" و "البيعة" في الفكر الإسلامي لا يمكن أن يقودنا إلى تجريد مفهوم المجتمع المدني من هذه العناصر. لكن البعض الآخر يجادل بأنه إذا أزلنا بعض عناصر المجتمع المدني، مثل فصل الدين عن السياسة والقانون عن الألوهية، أو قدمنا تفسيراً جديداً للدين، فيمكننا التقريب بين الفكر الديني ومفهوم وأدوات المجتمع المدني. ونتيجة لذلك، يمكن تطبيق إنجازات المجتمع المدني من حيث النماذج العملية والعمليات والآليات لضمان الحقوق السياسية والاجتماعية وحقوق المواطنة وسيادتها على مصيرها الاجتماعي وإقامة علاقة بين هذه النماذج والعمليات مع تعاليم نهج البلاغة. بمعنى آخر، إذا كانت التعريفات الحالية لمفهوم المجتمع المدني تؤكد على حقوق المواطنة بالمعنى العام، فيمكن رؤية تعريفات هذه الحقوق في منطق نهج البلاغة. لأن نهج البلاغة كنص ديني يحتوي على رسائل يمكن أن تكون فعالة في تحقيق أوضاع المجتمع على أساس مبادئ الحياة

يضر بتعزيز سلطة الحكومات. (انظر: هنتغتون، ١٩٩٦) لوحظ أنه لا توجد وجهة نظر واحدة حول كفاءة "المجتمع المدني" في المجتمعات البشرية. بالإضافة إلى ذلك، تختلف العملية التطورية للمجتمعات من حيث وجود سياق مناسب لتطبيق تعاليم المجتمع المدني. لذلك فإن تطبيق تعاليم ونماذج المجتمع المدني بين المجتمعات يتطلب سياقات مناسبة ويعتمد على الظروف الزمنية والمكانية. لأن التغييرات الاجتماعية تتطلب السياق المناسب وتحقيق الشروط الأساسية من حيث مستويات المعيشة والثقافة والعلوم. وبالتالي، فإن الحديث عن "المجتمع المدني" لن يكون فعالاً للغاية في المجتمعات الأقل تطوراً اقتصادياً والتي لديها مستوى منخفض من البصيرة العلمية والمعرفة السياسية والمستوى الثقافي والوعي الاجتماعي. من ناحية أخرى، فإن فعالية هذه التعاليم في مجتمع متقدم لا يمكن أن تكون سبباً لانتشارها في جميع المجتمعات. هذا الحكم المسبق بأن المجتمعات البشرية تتبع نفس المسار التاريخي والاجتماعي، وأنه يمكن أخذ مفاهيم وأنظمة فكرية فردية واحدة بعين الاعتبار للتعرف على هذه المجتمعات وتطويرها، هي معضلة تعرف اليوم باسم "التوجه الأوروبي" في العلوم الاجتماعية. (حنابي كاشاني، ١٣٧٨، ٢٢) يمكن الاستنتاج أن وجهة النظر المسماة "المجتمع المدني" لها أصول ومبادئ خاصة وأن تكوينها في المجتمع يتطلب الحصول على الشروط وتوفير السياقات المناسبة.

النهج الرئيسي ومنطق البحث

يعتمد النهج الرئيسي ومنطق البحث في هذه المقالة على دراسات متعددة التخصصات^١. الدراسة متعددة التخصصات هي تحليل قضية واحدة في ضوء التخصصات والمعارف المختلفة. من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن تحقيق دراسة صحيحة متعددة التخصصات يعتمد على التماسك والتناسق بين التخصصات المعنية. (درزي، ٢٠١٦، ٣٥) كما يجب أن تكون هناك موضوعات وقضايا مشتركة بين العلمين

بالتنظيم والمنظمات المختلفة. على عكس "المجتمع الطبيعي" الذي لا يكون مواطنوه منظمين ولا تلعب إرادتهم دوراً في تشكيل الحكومة. اعتبر البعض التحول من "المجتمع الطبيعي" إلى "المجتمع المدني" أهم تغيير في مسيرة المجتمع البشري. (وثوقي، ١٨٣، ١٣٧٨) الغرض من المجتمع المدني هو الحد من سلطة الحكومة ومراقبة تنفيذ القوانين ومحاربة الفساد في المجتمع. يرى يورغن هابر موس أن هدف المجتمع المدني هو حماية حقوق المواطنين أمام الحكومة، وضمان سيادة الشعب وحقه في تقرير مصيره. (هابرماس، ١٣٩٤، ٢١) في الواقع، المجتمع المدني هو "مجال العلاقات الاجتماعية المستقل عن التدخل الحكومي المباشر ويتألف من المؤسسات العامة والجماعية." "المجتمع المدني ساحة للسلطة الاجتماعية، بينما الدولة ساحة للسلطة السياسية والسلطوية." (بشيريه، ١٩٩٩، ١٢١) واجب المجتمع المدني هو الدفاع عن مصالح مختلف الطبقات والأفراد والمنظمات التي تحاول الحصول على حقوقها. وعليه، فإن التربية المدنية لحماية حقوق الإنسان على مستوى المجتمع هي إحدى مهام المجتمع المدني. في الوقت نفسه، يؤكد المجتمع المدني على أخلاقيات المسؤولية بين أفراد المجتمع. أي أن المجتمع المدني يسعى إلى الحضارة والأخلاق المدنية. ويشكل أساساً، لا يمكن تشكيل المجتمع المدني بدون الأخلاق المدنية. (جهانگللو، ٢٠١٣، ٢) إن وجهة النظر المسماة "المجتمع المدني"، مثل العديد من المقولات الاجتماعية، لها مؤيدون من بين مفكري العلوم الاجتماعية، كما أن لها منتقدين وكانت موضوع الكثير من النقاش في العقود الأخيرة. على سبيل المثال، أفراد مثل روبرت بوتنام يؤيدون بقوة فكرة المجتمع المدني، بحجة أن المجتمع المدني هو مقولة ضرورية لإنشاء الديمقراطية وتعزيزها وتعزيز الحكم الديمقراطي. (انظر: باتنام، ٢٠١٣) من ناحية أخرى، يعتقد أشخاص مثل صموئيل هنتغتون أن المجتمعات ذات المؤسسات السياسية الدقيقة والتعبئة العامة العالية معرضة دائماً لخطر العنف والفوضى. لذلك، يوصي بعدم تقوية المجتمع المدني، خاصة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط، لأنه

المدنية والحرية السياسية.

مقولة القانون

حدود ممارسة الحقوق الطبيعية بالنسبة لكل فرد هي نفس حدود التمتع بالحقوق نفسها لأفراد المجتمع الآخرين. والقانون وحده هو الذي يحدد هذه الحدود (دوپاكيه، ١٣٣٢، ٣٤٢) ولا يوجد خلاف في الرأي حول ضرورة وجود القانون للمجتمع. تدور الخلافات في الرأي حول منشأ القانون. في النهج الديني، الله هو صاحب الكون كله، وله سيادة مطلقة وهو المشرع الأول. وقد قدم قوانينه للإنسان في إطار الشريعة عن طريق الأنبياء. لكن النهج الإنساني والأيدولوجية الليبرالية يعتبران أن التشريع من حق الإنسان. ومن المعتقد أن تحقيق الديمقراطية ممكن من خلال اتخاذ الإنسان للقرارات حول جميع قواعد وسياسات وقوانين المجتمع، ولا توجد سياسة أو قانون أعلى من إرادة الشعب. لذلك، فإن أي قانون صالح وساري المفعول ما دام مدعوماً بالإرادة العامة. من منظور ديمقراطي، أولاً: القوانين والأنظمة والسياسات هي شؤون إنسانية وليست فوق إرادة البشر. ثانياً: للإنسان سلطة تقرير المجتمع ومصيره. ثالثاً: يمكن تغيير جميع القوانين والأنظمة والسياسات وهي سارية المفعول طالما أراد الجمهور ذلك. للحصول على تحليل مفصل للقضية، من الضروري الإشارة إلى أن هناك فرقاً بين "الحكم الشرعي" و "القانون العربي". مشروع الحكم الشرعي هو الله أو الرسول، ولا يحق لإنسان أن يشرع، أي أن يكون له سلطة صياغة الحكم الشرعي والتعليم الدينية. لكن القانون العربي أداة للنظام الاجتماعي ولا يمكن أن يتحقق ما لم يتم قبوله من قبل أعضاء ذلك المجتمع - أو غالبية الناس عملياً. وصلاحيه هذا القانون تتوقف على موافقة الناس. هذه "المصادقية" تختلف عن "الشرعية". قد يتفق القانون أو لا يتفق مع القواعد الأخلاقية أو الدينية. تعتمد الحقانية الأخلاقية للقانون على امتثاله للمبادئ الأخلاقية. كما تعتمد الحقانية الدينية أيضاً على توافيقها مع الأعراف والقيم الدينية. رضا الناس ليس سبباً للحقانية ولا مؤشراً على عدم الحقانية. ولا يؤثر إقبال الناس على تطبيق القانون أو

بحيث يمكن استخدام منهج بحث أحدهما في الآخر ودراسة الاختلافات والتشابهات.

المنهج الذي سيتم استخدامه في هذه المقالة هو منهج "البحث المقارن". معظم الأبحاث المقارنة هي أبحاث وصفية. يعتبر أسلوب البحث المقارن أحد المصادر المعرفية المستخدمة لدراسة التنوع، أي نمط التشابه والاختلاف. (راكين، ١٩٩٤، ١٠٦) المنهج المقارن هو واحد من أكثر الأساليب المستخدمة على نطاق واسع في مختلف مجالات المعرفة ويبحث على "تخصيب الأفكار" (مارش وستوكر، ١٣٧٨، ٣٠٢)، "تعزيز المعرفة، باستخدام خبرات الآخرين للوقاية من التعميمات في غير محلها" (هرسيج، ٢٠٠١، ٨-٩)، وإنشاء أسئلة جديدة. يتم إجراء البحث المقارن لمقارنة موضوعين أو أكثر، لاكتشاف القواسم المشتركة والاختلافات بينهما، وتحقيق الغرض من البحث. "هناك حالات قابلة للمقارنة ليست متشابهة أو مختلفة في جميع الجوانب والميزات، لأنها في الحالة الأولى لم تعد عبارة عن شيئين، وفي الحالة الثانية، المقارنة بينهما لا معنى لها" (Sartori، 1991، 246) في الدراسات المقارنة، لا يتمثل الهدف في المقارنة فقط، ولكن في اكتشاف أوجه التشابه والاختلاف، ويجب الوصول إلى معيار التشابه أو الاختلاف وحل المشكلات وفقاً لذلك. (فرامرز قراملكي، ٢٠٠٦، ٢٥١) الغرض من البحث المقارن هو اكتساب المعرفة والوعي (Freedon، 2013)، والتصنيف القائم على دراسة الاختلافات والوعي بالتنوع (هرسيج، ٢٠٠١، ١٢-١٣)، والتنظير والتعميم (Collier، 1993) والعثور على التشابه والتقريب.

في هذه الدراسة سوف نتطرق للمقاربات النظرية للمجتمع المدني في مقولات القانون والحكومة والحقوق المدنية والحرية السياسية، ثم سنقارن الاختلافات والتشابهات مع تعاليم نهج البلاغة.

شرح وتحليل المقاربات النظرية لـ "المجتمع المدني" ومقارنتها بتعاليم نهج البلاغة.

بمقارنة الأسس النظرية للمجتمع المدني بتعاليم نهج البلاغة، نقارن بين نظريات القانون والحكومة والحقوق

فلسفة سياسية تعتبر الدولة ظاهرة غير أخلاقية وتسعى إلى إقامة مجتمع بلا دولة. يعتقد الأناركيون أن الدولة كانت تقليدياً أداة للسيطرة على الشعب وقمعه، وأنه لا علاقة لها بمن هو المسؤول. يعتقد اللاسلطويون أنه يجب تفكيك مؤسسات الدولة بالكامل واستبدالها بمجموعة جديدة من العلاقات الاجتماعية التي لا تستند بأي حال من الأحوال إلى سلطة الدولة. (نيومان، ٢٠١٠، ١٠) لكن النظرة الليبرالية التي تدعو إلى تحقيق "المجتمع المدني"، تعتبر الدولة "شراً ضرورياً" وتعتقد أن الفرد والمجتمع يجب أن يكونا فاعلين وأن الدولة يجب أن تكون سلبية. لطالما دافعت الليبرالية كأيدولوجيا عن المجتمع المدني وحرياته ضد سلطة الدولة (نظري، ١٣٩١، ٨٩ و ١١١) وفقاً للتعاليم الليبرالية، لا يتم حذف الدولة في المجتمع المدني ولكن لها دور ضئيل. من وجهة النظر هذه، يشير المجتمع المدني إلى هيكل يسعى إلى تقليص سلطة مؤسسات الدولة والحد من سلطتها من خلال السعي إلى إرساء الديمقراطية وتعزيزها وتوسيع الحريات المدنية. يجادل البعض بأن الخطاب الليبرالي في المراحل الأولى من الحداثة، من خلال اعتبار السلطة السياسية "شراً ضرورياً"، كان محاولة نظرية لتعريف المجتمع على أنه مستقل عن الدولة، لفصل مجال الفرد والأسرة والحياة الاقتصادية، و في النهاية لتحديد حدود سلطة الدولة الحديثة. (بشيريه، ١٣٧٨، ٣٨) تحدث البعض في عصر الحداثة عن مصطلح "الدولة القومية" وهو يعني الدولة التي تمثل الأمة وتحكم نظامها وأمنها ورفاهيتها. المبادئ والخصائص المعروفة للحكم في نموذج "الشعب - الحكومة" هي: احترام الحقوق السياسية المتساوية (المساواة بين المواطنين)، والالتزام بالانتخابات على أساس تصويت المواطنين، ومبدأ فصل السلطات في الحكومة، ومبدأ سيادة القانون، وليس الفرد. علاوة على ذلك، في هذا النوع من الحكومة، لا يمكن للدولة أن تقوض استقلالية وحرية عمل المجتمع (أو المجتمع المدني). أي أن الحكومة تحمي خصوصية الأفراد ومساحاتهم المعيشية في المجتمع وتضمن حقوق أفرادها. إنشاء آلية ديمقراطية هو سمة أخرى من سمات هذه الحكومة.

إدبارهم عنه على القيم الأخلاقية أو القواعد الدينية. لكن موافقتهم أو ممانعتهم لها تأثير حاسم على شرعية القانون (صواب القانون أو خطأه). (انظر كديور، ٢٠٠٤) كما يرى الإمام علي (ع)، فإن تحقيق الحكومة الظاهرة يعتمد على موافقة الناس واختيارهم وقبولهم وهم المالك الرئيسي للحكومة. وعلى الرغم من أن الإمامة هي منصب إلهي، إلا أن الإمام يقول إنه قبل الحكومة بمبايعة الناس: « لَوْ لَا حُضُورُ الْحَاضِرِ وَ قِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ لَأَلْقَيْتُ حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا. » (الخطبة ٣) وهذا يعني أن الإدراك الخارجي للموقف الإلهي للإمامة سيكون ممكناً بقبول عام. أما الأئمة الآخرون الذين كانت لهم المكانة الإلهية المتمثلة في "حق الإمامة"، وبسبب عدم توفر الظروف الاجتماعية وغياب الشعب واستقباله، فلم يكن من الممكن تحقيق حكومتهم وإمامتهم الظاهرة (تشكيل الحكومة). كما يجب أن يضاف إلى ذلك أن القوانين والأحكام الواردة في الدين، بما في ذلك الإسلام، ذات طبيعة تتجاوز إرادة الإنسان وتتعامل مع أمور يصعب على معظم الناس اتباعها في إطار أحكام ثابتة ومتسامية، أما الأمور التي يمكن تحقيقها من خلال الحكمة الجماعية والتجربة الإنسانية فترك للناس أنفسهم. وعليه، فإن الإسلام والقرآن والسنة النبوية (ص) لا يتطرق للتعبير عن معايير العلوم التجريبية أو العلوم الإنسانية أو تفسير النظم السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ويرفض صراحة تقديم مقارنة سياسية معينة أو نظام اقتصادي أو إداري لجميع الأزمنة والأمكنة، ويقتصر عمله على تقديم بعض العموميات والمبادئ العامة، مما يعني إفساح المجال للتجربة الإنسانية والحكمة البشرية الجماعية والمبادرات المناسبة لمختلف الظروف الزمنية والمكانية. (كديور، ١٣٧٧، ٣٢١)

مقولة الحكومة

يشير مصطلح الحكومة في العلوم السياسية إلى مجموعة من الأفراد والمؤسسات التي تسن القوانين العليا في المجتمع وتنفذها بدعم من السلطة العليا التي لديها (أوستن، ١٣٧٤، ١٣) هناك آراء مختلفة فيما يتعلق بمقولة الحكومة ودورها في المجتمع: الأناركية أو اللاسلطوية هي

(جلابى بور، ٢٠٠٩، ٣٥) من وجهة النظر التعددية، يُعرّف المجتمع على أنه مجموعة من الأفراد والجماعات التي تتنافس على السلطة السياسية. والسلطة هي حق من نال المناصب في سباق انتخابي (Vincent, 1992: 47-48) فيما يتعلق بشرعية الدولة، يؤمن البعض بنظرية الشرعية الإلهية للدولة ويعتبرون للملك أو السلطان أو الحاكم حق الولاية والسيادة من الله. لكن البعض يؤمن بالشرعية القانونية العقلانية، بحجة أن الشرعية تنبع من الاعتقاد بأن مجموعة معينة في السلطة قد مرت بعملية قانونية وأن سلوكهم محكوم بقواعد مكتوبة محددة. وكما يعتقد ماكس وبير، استندت الحكومات الحديثة في الأصل على هذا النموذج. (Swedberg, 2005: 148)

فيما يتعلق برؤية الإسلام لمفهوم الدولة، يعتقد بعض علماء الاجتماع أن الإسلام ليس مجرد دين مقارنة بالديانات الأخرى، ولكنه أيضاً نظام دولة، وأن نظريته السياسية والقانونية قد تم تنفيذها بأشكال مختلفة. ومنذ البداية كان الإسلام حركة دينية وحركة سياسية. إذ أن حكومة المدينة المنورة قد عطلت النظام القبلي لشبه الجزيرة العربية وأوجدت وحدة سياسية وعقائدية بين القبائل المتحاربة. (بشيري، ١٣٩٧، ٢٣٤) إن استعراضاً موجزاً لتعاليم نهج البلاغة يظهر أن لمقولة "الحكومة" في نهج البلاغة دور أكثر بروزاً وجدية وجوهريّة. أكد الإمام على (ع) في نهج البلاغة مراراً وتكراراً على الحاجة إلى حكومة قوية: « وَ إِنَّهُ لَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ أَمِيرٍ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ، يَعْمَلُ فِي أَمْرِهِ الْمُؤْمِنُ وَ يَسْتَمْتِعُ فِيهَا الْكَافِرُ وَ يُبْلِغُ اللَّهُ فِيهَا الْأَجَلَ وَ يُجْمَعُ بِهِ الْقِيَاءُ وَ يُفَاتَلُ بِهِ الْعَدُوُّ وَ تَأْمَنُ بِهِ السُّبُلُ وَ يُؤْخَذُ بِهِ لِلضَّعِيفِ مِنَ الْقَوِيِّ حَتَّى يَسْتَرِيحَ بَرٌّ وَ يُسْتَرَاخَ مِنْ فَاجِرٍ. » (الخطبة ٤٠) حسب هذه الخطبة من نهج البلاغة، فإن ضرورة وجود حكومة للمجتمع تتمثل في أنه حتى في أوقات الطوارئ، فإن الحكومة القمعية بكل قبحتها أفضل من عدم وجود حكومة. ويرى الإمام على (ع) في هذه الخطبة أن العمل الخاص للحكومات يتمثل في الاستقرار السياسي والعقلي والنفسي والعسكري في صد المعتدي وإعمال حقوق الضعيف. وهكذا، على عكس تعاليم المجتمع المدني التي

تدعو إلى الحد الأدنى من الحكومة، يؤكد نهج البلاغة على الدور الأساسي للحكومة في إرساء النظام الاجتماعي وضمّان حقوق المواطنين. يرى الإمام على (ع) أن ضرورة تشكيل دولة وحكومة من أجل النظام الاجتماعي تعتبر أساسية لدرجة أنه حارب الخوارج في البداية، في عام ٣٨ هـ، والذين ادعوا أنهم في غنى عن حكومة بوجود القرآن، وعندما سمع الخوارج يهتفون: « لا حكم إلا لله » قال: « كَلِمَةٌ حَقٌّ يُرَادُ بِهَا بَاطِلٌ، نَعَمْ إِنَّهُ لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ وَ لَكِنَّ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ لَا أَمْرَةَ إِلَّا لِلَّهِ، وَ إِنَّهُ لَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ أَمِيرٍ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ. » (الخطبة ٤٠).

حقوق المواطنة

"يعرّف إيمانويل كانت القانون على أنه مجموعة من الشروط التي بموجبها يمكن للمرء أن يجمع بين سلطة كل شخص وسلطة الآخرين في تطبيق القانون العام للحرية." (كاتوزيان، ٢٠١٦، ج ١، ص ٤٧) المواطن هو الشخص الذي هو مواطن في مدينة أو بلد وله الحقوق المتعلقة بها (صدرى أفسار، ١٣٦٩) وحقوق المواطنة هي الحقوق التي يتمتع بها المواطن كعضو في المجتمع، وهي ضرورية للمشاركة في الحياة السياسية. إن إلقاء نظرة على تاريخ الحقوق المدنية بعد عصر التنوير يظهر أن هذا الرأي، مثل نسيج الفكر السياسي الغربي، متجذر في نظرية "الحقوق الطبيعية" و "العقد الاجتماعي". (موحد، ١٣٨١، ٢٤) تتحقق مقولة "المواطنة" في المجتمع عندما يكون لجميع أفراد ذلك المجتمع جميع الحقوق المدنية والسياسية، ويشركون في مختلف المجالات ولهم واجبات وعليهم مسؤوليات عن حقوقهم (كاووسى، ١٣٩٥، ٩٠) لمفهوم المواطنة، أي الحقوق المتساوية للمواطنين، متطلبات لا يمكن تحقيقها بدون هذه المتطلبات. بما في ذلك: التمتع بالحقوق السياسية والمدنية.

الحقوق السياسية

الحقوق السياسية هي جزء من حقوق الإنسان التي تتعامل مع حقوق الإنسان في المجال العام فيما يتعلق بالسلطة السياسية. الحق في تقرير المصير السياسي هو

النواب". (جعفري لنكرودي، ١٣٦٣: ٣١) وقالوا أيضاً: الحرية السياسية هي تمتع الشخص بالقدرة على أن يفعل ما يشاء في إطار القانون دون أن يُدان في أفعاله أو أن يخضع لإرادة شخص آخر متغيرة وغير محددة وتعسفية. (صناعي، ١٣٩٣، ١٢٦) يعتقد "كوهين" أن: "الحرية السياسية تعني القيام بالأشياء المختلفة التي تتطلبها الحكومة. تشمل هذه الإجراءات بشكل أساسي حرية استخدام الوسائل التي يمكن من خلالها أن يسمع صوت المواطن ويكون له تأثير عملي على الحكومة" (كوهين، ١٣٧٤، ١٨٤) كما قال "مونتسكيو" في تعريفه: "بالنسبة لبعض الناس، تعني الحرية امتلاك السلطة لعزل شخص منحوه هم أنفسهم السلطة بمجرد أن يريد إساءة استخدام هذه السلطة وأن يصبح قمعياً" (مونتسكيو، ٢٠١٧، ٢٩٢) في وجهات نظر بعض المفكرين المسلمين، يتم تعريف الحرية سياسية على النحو التالي: "الحرية السياسية تعني أن الشعب هو مصدر السلطة، وأهم حق للشعب أن يكون لأعضائه، بشكل مباشر أو من خلال ممثلهم، الحق في الاختيار، والحق في الرقابة، والحق في تقييم أعمال الحاكم". (وافي، ٢٠١٦، ١٨٥) وفقاً لذلك، تعني الحرية السياسية أن لكل فرد في المجتمع الحق في التعبير عن آرائه التصحيحية والنقدية بحرية. لذلك، يجب على الحكومة توفير مساحة للناس للتعبير عن آرائهم الإصلاحية دون خوف. يقول الإمام علي (ع) للتمهيد لمثل هذا الجو: «فَلَا تُكَلِّمُونِي بِمَا تُكَلِّمُ بِهِ الْجَبَّارَةَ وَ لَا تَتَحَفَّظُوا مِنِّي بِمَا يُتَحَفَّظُ بِهِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَادِرَةِ وَ لَا تُخَالِطُونِي بِالْمُصَانَعَةِ.» (الخطبة ٢١٦).

يمكن تلخيص المكونات الأساسية للحرية السياسية على النحو التالي:

- ١- حق السيادة الوطنية وإشراك الشعب في تشكيل الحكومة
 - ٢- الرقابة العامة على الحكومة وحرية نقد الحكام
 - ٣- الحكومة مسؤولة أمام الشعب
- من خلال متابعة آيات وعبارات نهج البلاغة، يمكن رؤية أمثلة واضحة ومعبرة في كل حالة:

أهم حق سياسي. من أكثر النصوص الدينية فصاحة في مناقشة الحقوق السياسية للناس أقوال الإمام علي (ع) في نهج البلاغة. جاء في خطبة ألقاها على الناس في معركة صفين: فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ لِي عَلَيْكُمْ حَقًّا بِوِلَايَةِ أَمْرِكُمْ، وَ لَكُمْ عَلَيَّ مِنَ الْحَقِّ مِثْلُ الَّذِي لِي عَلَيْكُمْ، فَالْحَقُّ ... لَا يَجْرِي لِأَحَدٍ إِلَّا جَرَى عَلَيْهِ، وَ لَا يَجْرِي عَلَيْهِ إِلَّا جَرَى لَهُ. (الخطبة ٢١٦)

الحقوق المدنية

القانون المدني يعني أن الشخص يتمتع بحقوق كعضو في المجتمع المدني ومن أجل حماية حياته وأنشطته الخاصة. يمنح عنصر الحقوق المدنية المواطنين الحق في الحرية الفردية، ويمنحهم عنصر القانون السياسي الحق في المشاركة في العمليات السياسية، ويشمل القانون الاجتماعي مجموعة من الحقوق الاقتصادية والرفاه الاجتماعي. (نظري، ١٣٩١، ١٠٥) على سبيل المثال، يعد عدم إفشاء الأسرار الخاصة للناس أحد الحقوق التي تخلق التزامات لكل من الأفراد والحكومة. يجب على الحكومة احترام خصوصية الأفراد وعدم تعريض الأمن الخاص للأفراد للخطر أو إفشاء أسرار عائلاتهم للآخرين. يؤكد الإمام علي (ع) في رسالته إلى مالك الأشتر على حق الناس: « وَ لِيَكُنْ أَبْعَدَ رَعِيَّتِكَ مِنْكَ وَأَشْنَأَهُمْ عِنْدَكَ، أَطْلُبُهُمْ لِمَعَايِبِ النَّاسِ؛ فَإِنَّ فِي النَّاسِ عُيُوبًا الْوَالِي أَحَقُّ مَنْ سَتَرَهَا، فَلَا تُكْشِفَنَّ عَمَّا غَابَ عَنْكَ مِنْهَا، فَإِنَّمَا عَلَيْكَ تَطْهِيرُ مَا ظَهَرَ لَكَ، وَاللَّهُ يَحْكُمُ عَلَى مَا غَابَ عَنْكَ، فَاسْتُرْ الْعُورَةَ مَا اسْتَطَعْتَ» (الرسالة ٥٣).

الحرية السياسية

"الحرية السياسية هي مجموعة امتيازات يحتاجها أهل البلد للمشاركة في الحياة السياسية للمجتمع. تظهر هذه الامتيازات في شكل حقوق مدنية (حق التصويت، وحق الترشح، وحق الانضمام إلى الأحزاب السياسية) والحقوق السياسية (حرية تنافس الأفكار وحرية تحديد الحاكم)" (مير أحمددي، ٢٠٠٢: ٨٤) يعتقد البعض أيضاً أن: "الحرية السياسية هي حق الأفراد في ممارسة سيادتهم. إما بشكل مباشر أو من خلال انتخاب

حق السيادة الوطنية وإشراك الشعب في تشكيل الحكومة

يشير هذا المؤشر إلى مقدار المشاركة التي يمكن أن يتمتع بها المواطنون في اختيار الحكومة والنظام السياسي. وفقاً لهذا المؤشر، كلما زاد عدد الأشخاص في المجتمع الذين يلعبون دوراً في تعيين الحكام والهيئات الحاكمة، ستكون الحياة الاجتماعية أكثر صحة وأماناً وازدهاراً. من أهم سمات الحكومة الإسلامية احترام الرأي العام وتنفيذ مطالب الشعب. هذا هو السبب في أن الإمام علي (ع) لم يكن على استعداد لتولي السلطة بأي طريقة ممكنة، لأنه يعتقد أن الحكومة يجب أن تقوم على مراعاة المعايير العقلانية والدينية وقبول الناس. وعلى الرغم من تعيين الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم له في حجة الوداع، لكنه لم يسعى قط إلى فرض حكمه على الناس. لذلك لما دعاه الناس لقبول الخلافة سنة ٣٥ هـ، حث الناس على إعفائه من قبول الخلافة فقال: « دَعُونِي وَ التَّمَسُّوا عَنِّي ... وَ إِن تَرَكْتُمُونِي فَأَنَا كَأَحَدِكُمْ وَ لَعَلِّي أَسْمَعُكُمْ وَ أَطُوعُكُمْ لِمَنْ وَ لَيْتُمُوهُ أَمْرَكُمْ وَ أَنَا لَكُمْ وَزيراً خَيْرٌ لَكُمْ مِنِّي أَميراً. » (خطبة ٩٢) لأن صاحب الحكم في نظر الإمام علي (ع) هو الشعب، والسيادة له. بمعنى آخر، على الرغم من أن الإمامة هي منصب إلهي، ولكن في الأيام الأولى لتشكيل الحكومة الإسلامية في المجتمع، ذكر الإمام أن سبب قبول الحكومة كان وجود الأمة والإرادة العامة للناس: « أَمَا وَ الَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَ بَرَأَ النَّسَمَةَ لَوْ لَا حُضُورُ الْحَاضِرِ وَ قِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ وَ مَا أَحَدٌ اللَّهُ عَلَى الْعُلَمَاءِ إِلَّا يُقَارُّوا عَلَى كِطَّةٍ ظَالِمٍ وَ لَا سَعَبٍ مَظْلُومٍ لِأَلْفَيْتُ حَبْلَهَا عَلَى عَارِبِهَا وَ لَسَقَيْتُ آخِرَهَا بِكَأْسِ أَوْلَهَا وَ لِأَلْفَيْتُمْ دُنْيَاكُمْ هَذِهِ أَرْهَدَ عِنْدِي مِنْ عَقْطَةِ عَنَزٍ. » (الخطبة ٣)

الرقابة العامة على الحكومة وحرية نقد الحكام

إن أحد شروط تأسيس المجتمع المدني هو خلق الروافع اللازمة للرقابة الاجتماعية. إن العامل الأكثر فاعلية للسيطرة على سلطة الحكام هو الشعور بالمسؤولية من قبل الناس والاهتمام بحكم وإدارة المجتمع وانتقاد تصرفات حكام المجتمع وسلوكهم. يجب على الحكام قبول

"النصائح الخيرة" و "النقد البناء" و "التحذيرات الرحيمة". هذه الميزة هي علامة واضحة على التفاعل الحقيقي بين الحكومة والشعب. كما يقول الإمام علي (ع) في نهج البلاغة: « وَ أَمَا حَقِّي عَلَيْكُمْ فَأَلُوفَاءُ بِالْبَيْعَةِ وَ النَّصِيحَةُ فِي الْمَشْهَدِ وَ الْمَغِيبِ » (الخطبة ٣٤) يشجع أصحابه على إسداء النصح والصدق: « فَأَعِينُونِي بِمَنَاصِحِهِ خَلِيَّةٍ مِنَ الْعِشْرِ سَلِيمَةٍ مِنَ الرَّيْبِ. » (خطبة ١١٨) كما يطلب من الناس أن يساعده في التصحيح وإعادة تربيته إلى الحق. « وَ إِنِّي أُذَكِّرُ اللَّهَ مَنْ بَلَّغَهُ كِتَابِي هَذَا لَمَّا نَفَرَ إِلَيَّ، فَإِنْ كُنْتُ مُحْسِنًا أَعَانِي، وَ إِنْ كُنْتُ مُسِيئًا اسْتَعْتَبَنِي. » (الرسالة ٥٧)

وفقاً لديفيد بيثام، تنقسم عملية ممارسة الرقابة العامة على الحكومة إلى أربعة أبعاد مختلفة: الأول انتخابات حرة ونزيهة، والثاني هو حكومة مفتوحة وخاضعة للمساءلة، والثالث هو الحقوق والحريات المدنية والسياسية، والرابع هو المجتمع المدني. (بيثام، ٢٠٠٤، ٢٦٩). إن مبدأ "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" هو أفضل رافعة للرقابة الاجتماعية، شريطة أن نخرج هذا المبدأ من بُعد المشورة الفردية ووسائل ممارسة سلطة الهيئة الحاكمة على الناس، وتعريفها بمعنى الرقابة العامة من قبل أفراد المجتمع على بعضهم البعض والرقابة على المسؤولين. يؤدي مبدأ الرقابة العامة في الفكر الديمقراطي إلى إنشاء هيئات رقابة محددة وآليات قانونية معينة مثل الانتخابات الحرة والنزيهة للمجلس التشريعي ورئيس الحكومة، والمساءلة الحكومية المباشرة وغير المباشرة في المجالات السياسية والقانونية والمالية، واستقلال السلطات التشريعية والقضائية عن التنفيذية والحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات، والحق في اللجوء إلى المحاكم وأنشطة الجمعيات والمنظمات المستقلة عن الحكومة. تُمارس هذه الرقابة العامة في هيكل المجتمع المدني من خلال أدوات مثل الصحافة المستقلة والأحزاب الحرة والنقابات وما إلى ذلك. لكن في تاريخ الحكومات الإسلامية، لم تكن هناك مؤسسة شعبية للإشراف على أداء الحكومة، ولم يتم تصور آلية محددة للرقابة العامة على المسؤولين. وبالمقابل فقد تم إنشاء مؤسسات حكومية لتطبيق مبدأ

العملية للإمام علي (ع) في حكمه السياسي تظهر العديد من الأمثلة على أعمال هذه الحقوق.

٣- في دراسة مقارنة للمقاربات النظرية لـ "المجتمع المدني" مع تعاليم نهج البلاغة، نجد أنه بالحفاظ على مستوى الإيمان وأداء الواجبات الدينية، يمكن تقييم واجبات المجتمع المدني وتمييزها وإنشاء الانسجام في التدين ومتطلبات المجتمع المدني. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحقوق مثل الحق في المواطنة، وحرية التعبير، وحرية الفكر، والحق في تقرير المصير، والحق في الرقابة على الحكام ومسؤوليهم وما إلى ذلك، وهي المتطلبات الأساسية لقبول المجتمع المدني، موجودة في تعاليم نهج البلاغة. لذلك يبدو أنه بغض النظر عن بعض الأسس النظرية للمجتمع المدني وفيما يتعلق بالإنجازات القانونية والاجتماعية وبعض النماذج العملية للمجتمع المدني، يمكن إقامة علاقة منطقية بين مفهوم المجتمع المدني والمجتمع الديني، وفي ضوء ذلك التنسيق، تقديم تعريف شامل أيضاً للمجتمع المدني الديني (القائم على الدين).

٤- إن مفهوم المجتمع المدني كغيره من المفاهيم مثل: الجمهورية، الفصل بين السلطات، النظام البرلماني، النقابات العمالية، الصحافة المستقلة، الحزب، الديمقراطية، الانتخابات، الاستفتاءات، إلخ وهي الآليات والنماذج العملية لتأمين الحقوق المدنية، غير موجودة بهذه الكلمات والمصطلحات في أدبيات نهج البلاغة، وأساساً لم تكن هذه الكلمات مستخدمة في الأنظمة السياسية لتلك الفترة. لكن هذه المفاهيم، التي هي إنجاز للعالم الجديد، تتماشى مع الأهداف الإسلامية، حيث أن نتائج تعاليم نهج البلاغة يؤكد في نهاية المطاف على توفير الحقوق المتساوية للبشر والحفاظ على الكرامة الإنسانية للأفراد في المجتمع وسيطرتهم على مصيرهم.

٥. في فلسفة السياسة، يعتبر منع فساد السلطة واستراتيجيات السيطرة عليها من القضايا الأساسية. إن أحد شروط تأسيس المجتمع المدني هو خلق الروافع اللازمة للرقابة الاجتماعية. إن مبدأ "الأمر

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومراقبة سلوك الحكومة.

مسؤولية الحكومة أمام الشعب

في منطق الإمام علي (ع)، الإمام والحاكم هو الوصي والحارس على حقوق الناس وهو مسؤول أمامهم، وإذا كان من المقرر أن يكون أحدهما (الحاكم أو الشعب) للآخر، فالحاكم هو للشعب، والشعب ليس للحاكم (مطهر: ١٢٨) حيث يجب أن يطلب من الناس استجوابه في أعمال حقوقه. ويقول: « وَرُبَّمَا اسْتَحْلَى النَّاسُ الثَّنَاءَ بَعْدَ الْبَلَاءِ؛ فَلَا تُثْنُوا عَلَيَّ بِجَمِيلِ ثَنَاءٍ لِخُرَاجِي نَفْسِي إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَ إِلَيْكُمْ مِنَ التَّيْبَةِ [الْبَقِيَّةِ] فِي حُقُوقٍ لَمْ أَفْرُغْ مِنْ أَدَائِهَا وَ فَرَائِضٍ لَا بُدَّ مِنْ إِفْضَائِهَا. (الخطبة ٢١٦) ويؤكد أنه لا يعتبر نفساً معصوماً عن الخطأ، لذلك لا يجب أن يتجنبوا قول الحق أو تقديم المشورة. « فَلَا تَكْفُؤُوا عَنْ مَقَالَةٍ بِحَقِّ أَوْ مَشُورَةٍ بَعْدَلٍ، فَإِنِّي لَسْتُ فِي نَفْسِي بِقَوِي أَنْ أُحْطِيَ وَ لَا آمَنُ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِي إِلَّا أَنْ يَكْفِيَ اللَّهُ مِنْ نَفْسِي مَا هُوَ أَفْلَكُ بِهِ مِنِّي؛ فَإِنَّمَا أَنَا وَ أَنْتُمْ عبيدٌ مملوكونَ لِرَبِّ لَا رَبَّ غَيْرُهُ. (الخطبة ٢١٦)

الخاتمة والاستنتاجات

١- في نظام اجتماعي ديناميكي، يتم الاعتراف بالحقوق الفردية والاجتماعية للبشر، بما في ذلك الحق في المواطنة، والحق في تقرير المصير السياسي، وحرية التعبير، وحرية الفكر، إلخ. وبعد ذلك يمكننا التحدث عن واجبات الأفراد ومهامهم ومسؤولياتهم الاجتماعية. لأن "الحق" و "الواجب" وجهان لعملة واحدة. بعبارة أخرى، لا يمكن للمجتمع الذي لا يعترف بحقوق الأفراد أن يحاسبهم. كما ورد في الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: "لكل فرد مسؤوليات فقط تجاه ذلك المجتمع الذي يمكنه من النمو بحرية وبشكل شامل."

٢- تناول نهج البلاغة مفهوم الحقوق الفردية والاجتماعية والمدنية وحقوق المواطنة للإنسان بعبارة عديدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأساليب

المقترحة في المجتمع المدني هو أمر معقول ومقبول من وجهة نظر الإسلام.

۶- في مقارنة مبدأ الرقابة العامة (المقترح في المجتمع المدني) بالواجب الشرعي "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، تجدر الإشارة إلى أن مبدأ الرقابة العامة على فكرة الديمقراطية وتعاليم المجتمع المدني، يؤدي إلى إنشاء هيئات رقابة وتقنين آليات معينة. لكن في تاريخ الحكومات الإسلامية، لا توجد آلية محددة للرقابة العامة على عمل المسؤولين. لذلك، يبدو أننا بحاجة إلى إعادة تعريف مبدأ "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" من أجل خلق مؤسسات توفر الحقوق المدنية في المجتمع الإسلامي.

بالمعروف والنهي عن المنكر" هو أفضل رافعة للرقابة الاجتماعية، شريطة أن نخرج هذا المبدأ من بُعد المشورة الفردية ووسائل ممارسة سلطة الهيئة الحاكمة على الناس، وتعريفها بمعنى الرقابة العامة من قبل أفراد المجتمع على بعضهم البعض والرقابة على المسؤولين. تُمارس هذه الرقابة العامة في هيكل المجتمع المدني من خلال أدوات مثل الصحافة المستقلة والأحزاب الحرة والنقابات وما إلى ذلك. هذه أساليب عملية لا تتعارض مع المبادئ الدينية، ويمكن أن تكون أيضاً أداة لتحقيق أهداف المجتمع الديني. بعبارة أخرى، فإن تنظيم عملية أعمال الحقوق الاجتماعية للإنسان من خلال الأساليب والنماذج

المصادر

- آستين، رني (۱۳۷۴ ش). *حکومت، آشنایی با علم سیاست*، ترجمه: لیلیا ساژگار، تهران: مرکز نشر دانشگاهی.
- بشیریه، حسین (۱۳۷۸ ش). *تاریخ اندیشه های سیاسی در قرن بیستم*، تهران: نشر نی.
- بشیریه، حسین (۱۳۷۸ ش). *جامعه مدنی و توسعه سیاسی در ایران معاصر: گفتارهایی در جامعه شناسی سیاسی*، تهران، مؤسسه نشر علوم نوین.
- بشیریه، حسین (۱۳۹۷ ش). *جامعه شناسی سیاسی*، تهران: نشر نی.
- بیات، عبد الرسول (۱۳۸۶ ش). *فرهنگ واژه ها، تهران: انتشارات اندیشه و فرهنگ دینی*.
- بیانام، دیوید (۱۳۸۳ ش). *دموکراسی و حقوق بشر*، ترجمه: محمد تقی دلفروز، تهران: طرح نو.
- پاتنام، رابرت (۱۳۹۲ ش). *دموکراسی و سنت های مدنی*، ترجمه: محمد تقی دلفروز، تهران: نشر جامعه شناسان.
- تاجبخش، کیان (۱۳۹۴ ش). *آرمان شهر: فضا، هویت و قدرت در اندیشه اجتماعی معاصر*، ترجمه: افشین خاکباز، تهران: نشر نی.
- جعفری لنگرودی، محمد جعفر (۱۳۶۳ ش). *ترمینولوژی حقوق*، تهران: بنیاد راستا.
- جلایی پور، حمیدرضا (۱۳۸۸ ش). «جامعه و دولت معاصر در ایران»، *مجله جامعه شناسی ایران*، دوره ۱۰، شماره ۲، صص ۳۲-۵۴.
- جهاننگلو، رامین (۱۳۹۲ ش). «ده عملکرد مهم جامعه مدنی»، *نشست انجمن فلسفی آگورا، کانادا، دانشگاه تورنتو*.
- حنایی، محمد سعید (۱۳۷۸ ش). «مدینه احرار: درباره لیبرالیسم، استبداد شرقی و اسلام»، *مجله کیان*، ش ۴۸، صص ۶۳-۶۰.
- خاتمی، سید محمد (۱۳۷۶ ش). *سخنرانی در افتتاحیه کنفرانس اسلامی، ایران، تهران: تاریخ ۱۳۷۶/۰۹/۱۸*.
- دزری، قاسم (۱۳۹۵ ش). «الزامات روش شناختی مطالعات میان رشته ای قرآن کریم»، *دو فصلنامه مطالعات قرآن و حدیث سال دهم، شماره ۱۹، صص ۳۵-۷۱*.
- دوپاکیه، کلود (۱۳۳۲ ش). *مقدمه تئوری کلی و فلسفه حقوق*، ترجمه علی محمد طباطبایی، تهران: انتشارات دانشگاه تهران.
- راگین، چارلز (۱۳۸۸ ش). *روش تطبیقی فراسوی راهبردهای کتبی و کیفی*، ترجمه: محمد فاضلی، تهران: انتشارات آگاہ.
- صالح، صبحی (۱۴۱۴ ق). *نهج البلاغه امام علی بن ابی طالب (ع)*، گردآوری: شریف الرضی، قم: دارالمحجره.
- صناعی، محمود (۱۳۹۳ ش). *آزادی فرد و قدرت دولت*، تهران، انتشارات هرمس.
- کاتوزیان، ناصر (۱۳۹۵ ش). *فلسفه حقوق*، تهران:

(ع)، تهران: انتشارات صدرا . - منتسکیو، شارل
لوثی (١٣٩٦ ش). *روح القوانین*، ترجمه علی اکبر
مهندی، تهران: انتشارات امیرکبیر، چاپ چهاردهم.
موحد، محمدعلی (١٣٨١ ش). *در هوای حق و عدالت،
از حقوق طبیعی تا حقوق بشر*، تهران: نشر کارنامه . -
میراحمدی، منصور (١٣٨١ ش). *آزادی در فلسفه
سیاسی اسلام*، قم: بوستان کتاب . - نظری، علی
اشرف (١٣٩١ ش). *سوژه، قدرت و سیاست*، تهران:
انتشارات آشیان.
وافی، علی عبد الواحد (٢٠١٦ م). *حقوق الانسان فی
الاسلام*، مصر: دار نهضة للطباعة و النشر.
وثوقی، منصور، اکبر نیک خلق (١٣٧٨ ش). *مبانی جامعه
شناسی*، تهران: انتشارات بهینه.
هابرماس، یورگن (١٣٩٤ ش). *بحران مشروعیت*، ترجمه:
جهانگیر معینی، تهران: انتشارات گام نو .
هانتینگتون، ساموئل (١٣٧٥ ش). *سازمان سیاسی در
جوامع دستخوش دگرگونی*، ترجمه: محسن ثلاثی،
تهران: نشر علم.
هرسیج، حسین (١٣٨٠ ش). «روش مقایسه ای: چیستی،
چرایی و چگونگی به کارگیری آن در علوم سیاسی»،
مجله دانشکده علوم اداری و اقتصاد، دانشگاه
اصفهان، سال ١٣، شماره ١.

انتشارات گنج دانش.
کاوسی، اسماعیل، مهدی حسینی راد (١٣٩٥ ش).
*راهکارهای ارتقای حقوق شهروندی از منظر حضرت
علی، فصلنامه حقوق اداری*، سال دوم، شماره ٧.
کدیور، محسن (١٣٧٧ ش). «حقوق سیاسی مردم در
اسلام (حق تعیین سرنوشت)»، *فصلنامه گفتمان*،
شماره ٢، صص ٣٢١-٣٤٤.
کدیور، محسن (١٣٨٣ ش). «اسلام و دموکراسی،
سازگاری یا ناسازگاری»، *همایش بین المللی دین و
دموکراسی*، مرکز مطالعات اسلام و دموکراسی
(CSID) و دانشگاه فردوسی مشهد.
کوهن، کارل (١٣٧٤ ش). *دموکراسی*، ترجمه فریبرز
مجیدی، شرکت سهامی انتشارات خوارزمی. - مارش،
دیوید و استوکر (١٣٧٨ ش). *روش و نظریه در علوم
سیاسی*، ترجمه: امیر محمد حاجی یوسفی، تهران:
پژوهشکده مطالعات راهبردی.
محقق داماد، سید مصطفی؛ وصالی، سید سعید (تابستان
١٣٨٩)، «نهج البلاغه و حقوق عمومی»، *فصلنامه
پژوهش های نهج البلاغه*، صص ١٢٤-١٥٠.
مطهری، مرتضی (١٣٦٨ ش). *سیری در نهج البلاغه*، قم:
انتشارات صدرا.
مطهری، مرتضی (١٣٧٢ ش). *سیری در سیرة ائمة اطهار*

Collier, David (1993). *The Comparative Method*, Washington, d.c: American political Science Association.
Freeden, Michael & Andrew Vincent (2013). *Comparative Study of Political Thought Theorizing Practices*, New York: Routledge.
Newman, Saul (2010). *The Politics of Postanarchism*. Edinburgh University Press.
Sartori, Giovanni (1991). *Comparing and Miscomputing*, Journal of Theoretical

Politics, 3. 243-257.
Swedberg, Richard & Agevall, Ola (2005). *The Max Weber dictionary: key words and central concepts*. Stanford University Press
Vincent, A. W (1992) *The Hegelian State and International Politics*, Oxford: Basil Blackwell.
Williams, Glyn (1992): *Sociolinguistics. A sociological critique*. London: Routledge.

تبیین رهیافت‌های نظری جامعه مدنی و مقایسه آن با آموزه‌های نهج البلاغه

ابراهیم فتح الهی *

تاریخ پذیرش: ۱۳۹۹/۱۱/۲۰

تاریخ دریافت: ۱۳۹۹/۰۷/۱۳

استادیار بازنشسته، گروه الهیات دانشگاه تهران، ایران

چکیده

تأمین حقوق فردی و اجتماعی انسان از جمله حق شهروندی، حق تعیین سرنوشت سیاسی، آزادی بیان، آزادی اندیشه و... از جمله مسائلی است که در دیدگاه‌های جامعه مدنی مورد تأکید قرار می‌گیرد. بخش عمده ای از این حقوق را می‌توان در منطق نهج البلاغه نیز شاهد بود. نگارنده در این مقاله، با استفاده از روش مقایسه ای و تحلیل مفهومی، ضمن بررسی مقایسه ای رهیافت های نظری «جامعه مدنی» با آموزه های نهج البلاغه، در پی یافتن پاسخی برای این پرسش است که آیا بر اساس تعالیم نهج البلاغه می‌توان با حفظ مراتب ایمان و عمل به وظایف دینی، به تکالیف جامعه مدنی نیز بها داد و به نوعی هماهنگی در دینداری و لوازم جامعه مدنی ایجاد کرد؟ همچنین، آیا از دیدگاه نهج البلاغه انسان در جامعه دینی فقط مکلف به اجرای دستورات دینی است یا حقوقی مثل حق شهروندی، آزادی بیان، آزادی اندیشه، حق تعیین سرنوشت سیاسی و حق نظارت بر حاکمان، که در جامعه مدنی به آن ها تأکید می‌شود، نیز دارد؟ بر اساس یافته های تحقیق می‌توان گفت: با صرف نظر از برخی مبانی نظری جامعه مدنی و با عطف نظر به دستاوردهای حقوقی و اجتماعی و برخی الگوهای عملی جامعه مدنی می‌توان رابطه ای منطقی بین مفهوم جامعه مدنی با جامعه دینی برقرار کرد.

کلیدواژه‌ها: جامعه مدنی، نهج البلاغه، قانون، دولت، حقوق شهروندی.

COPYRIGHTS



© 2021 by the authors. Lisensee PNU, Tehran, Iran. This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY4.0) (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0>)